

تيسير النّحو عند المجمعين

د. صالح بلعيد

أستاذ بجامعة تيزي وزو

تقديم

ليس عيباً أن تطرح قضايا اللغة العربية على بساط البحث، ويتناولها المختصون بالدراسة، وليس عيباً كذلك أن تشكو اللغة العربية من بعض النقائص الداخلية أو الخارجية، فلا كمال لغوي لأية لغة في الوجود لكن العيب أن نصّف هذه اللغة بالكمال وهي تشهد فقراً في بعض المستويات. ومن هنا فإنّ البحث في اللغة العربية يعني وجود وعي في نشاط الأمة، وإدراكاً لضرورة التغيير. وأنّ تقويم الوضع اللغوي يعني إصلاح الغلط، والعمل على الحفاظ على أصول اللغة وجمالها وتحبيبها إلى النفوس، وتمكينها من أداء وظيفتها في كل المجالات. ومسألة المراجعة والتقويم أو الإصلاح اللغوي¹ مسألة قديمة وكلّ الأمم تراجع منظوماتها اللغوية فهي ظاهرة صحيّة تدلّ على حيوية اللغة واستعدادها للتجاوب مع متطلبات المرحلة. واللغة كما نعرف بقدر ما يكون فيها خلط، بقدر ما يكون فيها أخطاء، وبقدر ما تتوسّع تتعرّض بعض خصائصها إلى التصدّع، ويكون ذلك مجلبة للاضطراب في تحقيق مسايرة الوضع. وهكذا كان الحال بالنسبة للغة العربية في عمومها؛ فنتيجة

يم. ظهرت كتب التصويب اللغوي منذ العصور الأولى للدولة العربية، أمثال: ما تلحن فيه العوام للكسائي/ ما تلحن فيه العامة لكل من الفراء وأبي عبيدة والأصمعي/ إصلاح المنطق لابن السكيت/ ما يلحن فيه العامة للمازني/ لحن العامة لحاتم السجستاني/ أدب الكاتب لابن قتيبة/ لحن العوام للزبيدي/ درّة الغواص للحريري/ تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي/ تقويم اللسان لابن الجوزي/ دفع الإصر عن كلام أهل مصر ليوسف المغربي... وهذه الكتب تستهدف التثقيف في بعد آخر وفق نموذج حدّده علماء اللغة، وبناءً على معيارهم في الفصاحة. كما تترصد ظواهر الخطأ وردّها إلى الصواب، فبمعرفة الصواب تعصم من الزلل، وهذا كله بغية إعطاء التداول أهميته في المجتمع، وذلك ما تسعى إليه مناهج اللغة العربية في عصرنا الحاضر.

البحث الجدّي الذي عرفته في أوائل حياتها، والتحكّم المنهجي الدقيق في أساسياتها، ونتيجة لمرونتها وكثرة متلاغيها وطول عمرها الزمني، ومواقفنا المتردّدة تجاه تعميم استعمالها، نتجت ظاهرة البعد عن التماس القياس القريب من الطبيعة اللغوية، وعدم اعتماد التأويل المحسوس، والعلل التعليمية التي تجيب عن الملموس اللغوي. "برع العرب القدامى في تعقيد لغتهم وضبط أحكامها، وصولاً إلى بنية صالحة للأخذ بها والسير على مثالها واعتمدوا في الأساس على المنهج المعياري، ولكنهم في وسط الطريق كانوا يلجؤون إلى مناهج فرعية أخرى لصعوبة تطبيق هذا المنهج في كل الأحوال. عادوا إلى النظر المنطقي والفلسفي وإلى التأويل والافتراض¹" وكان ما كان في صعوبة هذه اللغة، وانعكس في الوقت الحاضر على أحد مكونات الهوية، بحيث نرى من يشعر بالنقص تجاهها على أنّها ما تزال لغة الدين والحصير واللوح والصلصال، وليست لغة الحاسوب والاتّصال، فارتمينا في أحضان لغات المال. فكان الحال الذي عليه الآن وهي الآن تصنّف في خانة اللغات المتخلّفة. رغم ما حقّقه على الصعيد المعرفي ذات وقت. ولكن نشهد أنّها غير متجانسة في بعض أبعادها الحيوية، وتلك مشكلة ينبغي النظر فيها، والعمل على إزاحتها.

1. كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، القاهرة 1999، دار غريب، ص. 11.

وفي مسألة تيسير النّحو العربي ماذا عساني أقول في هذا الموضوع الذي نال كفاية علمية¹، وأكثر من جهد ودراسة وملتقيات وندوات، ونُصِّبت له لجانٌ متخصصة وورشاتُ عمل تحت سلطة جمعية تشريعية، بله الحديث عن تلك المؤتمرات التربوية والجامعية التي أُقيمت في أكثر من بلد عربي، إلا أنه بقي يراوح مكانه ولم تسكت الشكاوى من المناداة بالتيسير، أو التجديد، أو إعادة النظر في طرائق تلقينه، أو في منهجية تصنيفه. وماذا أقول وأنا مدرك كثيراً من الصعوبات التي يعانها معلّم النّحو ومتعلّمه، ممّا يجعل الشكوى والنفور منه متلازمين². وتجديني أنطق ما أكون إذا لم أنطق، بل إنّ المرور على بعض القضايا أفصح من التفصيل. وماذا أقول في الموضوع الذي لو تُجمع كتب التيسير النّحوي قديماً وحديثاً³ وما تراكم في مجمع اللغة العربية بالقاهرة من تقارير لضاقت بها

يم. ما يحضرني من الملتقيات والندوات: ندوات مجمع اللغة العربية المصري، واتّحاد المجامع للسنوات 1947-1947-1958-1976/ ملتقى تيسير النّحو في عمان سنة 1974/ وندوة الخرطوم سنة 1976/ وندوة الرياض سنة 1977 / وندوة 1978-1979/ ندوة تقويم تدريس اللغة العربية في الأردن لعام 1983/ ندوة تعليم اللغة العربية في الجزائر سنة 1976/ ندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1984/ ملتقى تيسير النّحو للمجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر سنة 2001.

مم. صالح بلعيد "شكوى مدرس النّحو من مادة النّحو" عدد خاص بتيسير النّحو. الجزائر : 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ص. 417-431.

□. من الكتب القديمة نذكر : الجمل للزجاجي/ الواضح للزبيدي/ الإيضاح لأبي علي الفارسي/ اللّمع في العربية لابن جني... ومن الكتب الحديثة نذكر : إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى/ تجديد النّحو/ تيسير النّحو التعليمي و تيسيرات لغوية لشوقي ضيف/ محاولات التيسير النّحوي قديماً وحديثاً لعبد الكريم خليفة ...

المكتبات. ومن وراء كل هذا كان عليّ توضيح القصد من هذا البحث الذي ليس من ورائه الطعن في النّحو العربي الذي هو علم نفيس لعلماء عباقرة وكبار، ولن أكون مثل ذلك الذي يريد تغيير النافذة فهذّم بيتاً، بل أصرح بأنّ الخطاب النّحوي في مسائل الخلاف كان كبيراً وضخماً، والمتتبع لتاريخه وخطابه المعرفي ومرجعياته التوثيقية يقرّ بأنّه استمد بعض الملامح ممّا كان يدور في فلك الدولة الإسلامية وتأثيراتها الخارجية، ولم يعالج ذاتياً دون أن تجتلب له مفاهيم خارج سياقه التاريخي والثقافي، وكان كل ذلك سبباً في ظهور الممارسات الخطابية التي سمحت ببعض الخلط مثل : عدم استخلاص القواعد من كل ما تكلم به العرب، وذلك بظهور هيمنة لهجات على آخر، فبدأ النّحو معيارياً، وعدم مراعاة أصل القاعدة في الخطاب وليس في اللغة، فأين محلّ الاستعمال من الوضع، كما لم يتمّ التصحيح على الحسّ اللغوي، وذلك ما ظهر في رفض بعض الشعراء للمعيارية الانتقائية للنّحاة مثل فعل الشاعر الفرزدق مع الحضرمي النّحوي...

ونظراً لهذا التشعّب، كان عليّ إلا تحديد موضوعي في هذا العنوان: تيسير النّحو عند المجمعين. بالتركيز على مجمع اللغة العربية المصري، واعتماد قراراته ومجلته وبعض ما كتب عنه، وذلك للاعتبارات التالية :

- مجمع لغوي قديم.
- في المجمع لجنتان تعملان في الأصول والإصلاح اللغوي.

- مجهودات المجمع معتبرة في مجال التيسير النحوي.
- المجمع الذي له حق التشريع اللغوي.
- أعماله تزكى من قبل اتحاد المجامع اللغوية العربية.

1. دواعي التيسير النحوي : اهتمّ العرب بلغتهم اهتماماً كبيراً لا مثيل له في لغة من اللغات، وأولوها بالبحث عناية صارمة بدءاً من كُتب النحو إلى كُتب فقه اللغة، وكُتب التشريع الفقهي. فلقد كان كتاب سيبويه المصدر العلمي الأساس في اللغة باعتباره قرآن النحو، وبحر العربية، ومن يبتغ أن يضع كتاباً بعده فليستح. إلا أن هذا المؤلف العلمي الهام صُعِبَت مسالكُه، فعمل على شرحه، وشرح شواهدَه، وبُنيت عليه مصنّفاتٌ ضخمة. ومع تطوّر الحياة ظهرت هذه المصنّفات¹ على شكل ملخصات وتفسيرات للكتاب، بعناوين : مختصر في النحو/ الهداية في النحو/ المقدمة/ التوطئة/ أوضح المسالك/ قطر الندى وبلّ الصدى... وكلّها تبحث عن صيغة تعليمية لكون المادة التي يحملها دسمة وكثيرة، لكن بعضها ليست وظيفية. وتبدأ المشكلة تتعقّد بعدما زاد التأليف المختلط دفعاته، ومن حينها تعاني اللغة العربية أزمة لغوية² رُغم ما يزخر به تراثها من جهد جبار. وهذا نتيجة ما علق بها وبخاصة نحوها. فبدءاً من الخليل بن

يم. حازم سليمان الحلبي "تيسير النّحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي" مجلة اللسان العربي. الرباط : 1996، مكتب تنسيق التعريب العدد 41، ص. 52-53.
 مم. عائشة عبد الرحمن، لغتنا والحياة، ط 2. القاهرة : 1969-1972، ص. 191.

أحمد " الذي غرس مبادئ علم الحساب في أذهان النحاة الذين تتلمذوا عليه، واستمرّ منهجه عبر قناة سيبويه، ممّا يقطع الشك باليقين على أنّ النحاة الأوائل أخذوا بأصول علم الحساب، وهم يستخرجون أصول أحكام نحوهم¹ إلى المنطق² الذي فشا في النحو بعد ذلك، وهذا باعتراف النحاة الذين قالوا بأنّ بعضاً من تلاميذ المدرسة الخيلية قد أدخلوا المنطق في النحو العربي، مشيرين إلى الرّماني الذي أفاد بالمنطق النحو في رسم حدوده واستتباط العلل وصياغة الأقيسة. ويقول أبو علي الفارسي³ في هذا الأمر "إن كان النحو ما يقوله الرّماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء" وإلى أقوال متى المنطقية الذي يؤكّد

يم. محمد كشاش : الفكر الرياضي والنحو العربي " مجلة اللسان العربي. الرباط" 1996، مكتب تنسيق التعريب، العدد 41، ص. 38.

2. وقد تناول هذه القضية عبد الفتاح الدجني في كتابه : النزعة المنطقية في النحو العربي، الصادر سنة 1982.

3. ما يعرف عن أبي علي الفارسي أنّه كان متشددّاً، وهو الذي يقول : (ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه لأنّ في ذلك فساد وبطلان حقائقها) ولكنّه ينكر على الرّماني هذا الابتعاد عن صلب النحو، والصبغة المنطقية التي حملها على النحو. فيقول أحد الباحثين : وقد بلغ هذا التأثير بالأسلوب المنطقي حداً جعل النحاة أنفسهم يضيّقون به ذراعاً مثل أبي علي الفارسي وهو المعروف بالتماسه للقياس والأخذ به، ينكر على الرّماني مذهبه التّحوي الذي يغرق في استعماله طريقة الجدل عند المتكلمين والمناطقة. محمد بدوي مصطفى "النحو العربي، نقد وبناء للدكتور إبراهيم السامرائي" مجلة أبحاث لسانية. الرباط : 2001، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، المجلد 6، العدد 1، ص. 67.

ذلك: إنّ المنطق آلة من الآلات يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه وفاسد المعنى من صالحه، وإنّه بحث عن الأغراض المعقولة والمعاني المدركة". وفي موضع آخر يرى: لا حاجة بالمنطقي إلى النّحو، وبالنّحو حاجة إلى المنطق، لأنّ المنطق يبحث عن المعنى، والنّحو يبحث عن اللفظ، فإن مرّ المنطقي باللفظ فبالعرض، وإن عبّر النّحوي فبالعرض، والمعنى أشرف من اللفظ واللفظ أوضح من المعنى". وفي موضع آخر يقول: يكفي من اللغة الاسم والفعل والحرف، فإنّ هذا القدر يبلغه إلى الأغراض التي هدّيته له اليونان". وبهذا التفلسف حجّروا اللغة بما التزموه من قواعد حكموها بالمنطق¹. وكان السير في منهج المناطق قد خلق فكرة العامل نتيجة التوسّع في الجدل، والتماس أوجه الأعراب المحتملة. وهناك من الباحثين من يرى بأنّ النّحو العربي لم يتأثّر فقط بالفكر المنطقي بل حتى بالمؤثرات الإغريقية، إضافة إلى غفلة النّحاة عن خصائص المنهج الإسلامي، وخلطهم ما هو إسلامي بما هو إغريقي فمكّن ما ليس إسلامياً². وهناك من جانب آخر من ينكر ويرفض منتقداً كل من يقول بأنّ النّحو العربي متأثر بالمنطق الأرسطي، فيرى بأنّ النّحو صورة صحيحة للمناخ الفكري العام في الحياة الإسلامية بكل

يم. حسني محمود حسين "بين الكوفيين والبصريين جواز تأكيد النكرة معنوياً" مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. عمان : 1981 العدد 14/13، ص. 76.

2. ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النّحوي.

تجلياتها النقلية والعقلية¹. أضف إلى ذلك جملة التعليقات الواهية التي أثقلت كاهل النحو العربي بمختلف الآراء والتعليقات التي هي عَرَضِيَّة وخاصة وحسب المعطيات المحيطة بالمشتغل بالنحو وهي ليست ملزمة "اعلم أنَّ علل النحويين - وأعني بذلك حدّثهم المتقفين لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتقفين وذلك أنَّهم إنَّما يحملون على الحسّ ويحتجّون فيه بنقل الحال وخفّتها على النفس"². وهذا ما يؤكّده ابن جني عندما يقول : لسنا ندّعي أنَّ علل أهل العربية في سِمَتِ العلل الكلامية البتّة، بل ندّعي أنَّها أقرب إليها من العلل الفقهيّة³. أليس هذا إغراق في أسلوب الجدل الكلامي الفلسفي الذي أدخل النحو في جدل لا رواء منه. دون أن ننسى الخلافات النحوية بين الكوفيين والبصريين؛ فلقد كان الكوفيون أرحبَ فكرياً، وأهلَ قراءاتٍ واسعةٍ، وكل ما ثبت عن العرب فهو صحيح عندهم "وتشعّبت مناهج البحث عند هؤلاء النحاة، حتى ضاعت الغاية من وضع النحو، فقد جعل الكوفيون كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه، فانتشرت عليهم قواعدهم، ولم يعد لها ما يملكها

1. عبده الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج. الإسكندرية: 1977، دار نشر الثقافة.

مم. عبد الراجحي، دروس في المذاهب النّحوية. بيروت : 1988، دار النهضة العربية، ص. 218.

3. ابن جني، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار. بيروت، الجزء الأول، ص. 51.

من نظام أو منطق"¹. ورأى البصريون أنّ اللغة ما سمع عن الأعراب وهي قياس على كلامهم واعتبروا كل ما خالفهم شذوذاً، واقتصروا على قبائل محدودة. وكان ذلك سبباً في أن يشتغل بعض النحاة بالشواهد الغريبة أو الشاذة أو ينتحلوها لتأييد قواعدهم غير ملتفتين إلى قيمة الشاهد وتأثيره في النفوس والأذهان "عني النحاة بذكر ما خالف القواعد في الشعر، ونصوا أبياتاً تتجلى فيها ألوان الخلاف وعدوا ذلك من الضرورات الشعرية، حتى لقد أطلقوا عليها اسماً خصّ بها وعُرفت به، وذلك هو اسمُ الضرائر"². ويمكن ذكر الصراع بين النحاة أنفسهم، أو بين المعجميين والنحاة³، أو بين النحاة

يم. عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط 1. عمان : 1986، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص. 31.
 مم. محمد شوقي أمين "قول في النحو" مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة : 1975، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الجزء الخامس والثلاثون، ص. 63.
 3. أشير هنا إلى مسألة الخلاف التي حدثت بين نفطويه النحوي، وبين ابن دريد المعجمي. فتذكر لنا المصادر بأن نفطويه استنكر على ابن دريد وضع جمهرته بأنه مسروق من كتاب العين للخليل، فقال :

ابن دريد بقرة	وفيه عي وشرة
ويدعي من حمقه	وضع كتاب الجمهرة
وهو كتاب العين	إلا أنه قد غيرّه

ويردّ عليه ابن دريد قائلاً :

أفٍ على النحو وأربابه	قد صار من أربابه نفطويه
أحرقه الله بنصف اسمه	وصير الباقي صراحاً عليه

والفقهاء، وكل ذلك ساهم في البحث عن المبررات غير العلمية التي أوجدت سوقاً للتفريغ اللغوي، وكان بعضه مهلكة للنحو العربي، ويمكن الرجوع إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لترى كيف ضيّعت العقول العربية اهتماماتها في أشياء غير مجدية آنذاك، وكانت سبباً في أن نختلف في هذا العصر.

كما يتفرّد النحو بالإعراب، ويصبح الشغل الشاغل، ويتحوّل عن جوهر أمره، فيصبح معنياً بالمظهر وبالشكل، ويهمل فيه جانب المعنى¹. وكان ديدنهم يقضي بالتوسّع في التفريع والتقسيم والإفراط في الاعتماد على المنطق والمبالغة في التعليل. وتكبر المسألة بعدما قوي نفوذ النحاة فأصبحوا يشرّعون، فرفضوا الاحتجاج بالحديث وبالقراءات الشاذة؛ لأنهم أصحاب معايير، واستطاعوا النيل من الدراسات القرآنية، وتناولوا على القراءات السبعية². ويزاد الأمر استفحالا في أن الإجماع لم يحصل في قضايا نحوية أساسية وبسيطة مثل : أصل الاشتقاق والعامل والمعمول وعلة رفع الفاعل ورفع المبتدأ والخبر، وفي باب التنازع والاشتغال ونصب المضارع بعد فاء السببية وبعد واو المعية. كما يحدثنا ابن الأنباري عن اهتمام رجال الفقه بالنحو، ودخول

يم. أحمد عبد الستار الجوّاري "رأي في تيسير تعليم النّحو" مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة

: 1984، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الجزء الثالث والخمسون ص. 163.

مم. أحمد علم الدين الجندي "الصراع بين القراء والنحاة" مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة :

1984، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الجزء الثالث والثلاثون، ص 159.

القياسات الفقهية في القياس النحوي، وكل ذلك عمل على تعقّد المادة النحوية إلى حدّ الألغاز، وظهرت اجتهادات جدلية لا تمتّ إلى قواعد النحو بصلة. وتستفحل القضية في القرن الخامس بقوة عندما كان همّ النحاة وضع القاعدة، دون مراعاة البيان، وما ترمي إليه هذه الخلافات من أساليب، فتحتلّ القضية اللغوية أزمة في فكر الواعين، ويحدث التفكير في إحياء النحو وتيسيره وتخليصه من العامل والعلة. ويظهر مؤلّف عنيف يحمل ردة على النحاة وهو (الردّ على النحاة) لابن مضاء القرطبي¹ الذي يقول في مقدمته: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه" وهذا تأثر بمذهبه الفقهي الذي يرفض العلل والقياس، ويأخذ بظاهر النص. وبطموحه إلى التغيير وإسقاط العامل الذي يراه باطلاً شرعاً ويعتبر العلل الثواني والثالث غير مفيدة فلا بدّ من إلغائها. ويجد معارضة من بعض نحاة عصره، ومن بعض الفقهاء الذين أدلوا بدلوهم في مجال النحو، لأنّه لم يأت ببديل نوعي يقضي على مشكلة العامل أو العلة التي يفترض أن تلتمسا بغية تدبّر القواعد التي تعصم اللسان من الخطأ لا غير. وفي نفس الفترة يدعو ابن رشد إلى تيسير النحو من

1. وعلى ذكر ابن مضاء نجد شبه بيبليوغرافية هامة للكتب التيسيرية قبل عصره، حاملة لمختلف المصطلحات التيسيرية، ومنها: المختصر/ مختصر في النحو/ الموجز/ الجمل/ التفاحة/ النحو الكبير/ الأوليات/ الإيجاز/ اللع/ لمجل في النحو/ الكافية. ينظر حازم سليمان "تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1996، مكتب تنسيق التعريب، العدد 41، ص. 50-59.

خلال مخطوطه: الضروري في كليات النّحو. واستهدف من خلاله المحافظة على الكليات اللغوية التي تحفظ كلام العرب من اللحن وصيانتها عن التغيير، وأما غير الضروري فهو من باب التزيين، فليس ملزماً به أحد به لأنّه يدخل في باب العلل. ومن وراء ذلك يخالف ابن مضاء في دعوته؛ حيث يبتغي من دعوته حفظ الكليات وإرساء منهج بنائي على منهج قديم يحتاج إلى تطوير، عكس ابن مضاء الذي أراد نقل ثورة الظاهرية من عالم الفقه إلى النّحو، وقصد هدم القديم لبناء الجديد. وهكذا فبواسطة ذلك الخلط أدّت المذاهب الفقهية إلى انصراف النّحاة إلى كثير من المسائل النظرية، علماً أنّ القرنين الرابع والخامس الهجريين قد شهدا وضع المصنّفات التعليمية التي تهدف إلى تيسير العربية وتسهيل تعلّمها، وكذلك وضع أهمّ المعايير النظرية للمفهوم التعليمي للنّحو وقواعد العربية. وهذه المصنّفات تكون بحقّ الإطار الواقعي لجمع الدراسات التي جرت من ذلك حتى العصر الحديث من أجل تيسير النّحو وتسهيل تعلّم العربية¹. ولم تهدأ الثورة النّحوية في العصور المتأخّرة، لأنّ المصنّفات تشهد ظهوراً باستمرار وكلّها تنبئ عن صعوبة النّحو. ونشهد نفس الثورة في العصر الحاضر مع ظهور (التّحفة المكتبية لتقريب العربية) للطهطاوي و (المقدمة الأزهرية في علم العربية) لعبد الوهاب الشعراني و (إحياء النّحو) لإبراهيم مصطفى و (النّحو الواضح) لعلي الجارم... وكل هذه

يم. عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط 1. عمان : 1986، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص. 78.

الكتب تشهد على صعوبة العربية نتيجة أخطاء النحو والصرف، وأخطاء الألفاظ والتراكيب، وأخطاء النطق والكتابة. ومع تأسيس المؤسسات الثقافية مثل المجامع اللغوية لم تحلّ العقدة النحوية، وقد ساهم فيها كل من البيت والشارع والمدرسة والجامعة والإعلام والإنتاج المسموع والمكتوب.

وهذه الأمور المعقدة كلها تركت أثراً جُذرياً على وجه اللغة العربية الجميلة التي حباها اللغة بقرآنه، فعانت مشكلة سوء إتقانها¹ من جراء التهمة النحوية، وهذا بشهادة المختصين وغير المختصين. وبقيت المشكلة بحيث ما يزال الكتاب المدرسي عندنا يحمل إسقاطات لغوية من تلك العصور، ونجد مؤسساتنا تخرج إطارات بتكوين لغوي متدنٍ، ويعود السبب في كثير من الأحيان إلى صعوبة النحو التربوي. ولم نفرق بعد بين النحو المتخصص، الذي يهتم به الباحثون المتخصصون، والنحو التربوي الذي يحمل الأصول التي يجب أن تلقن للتلميذ؛ وعن طريقه يتحكم في اللغة بصفة طبيعية. فمتى تخف مؤونة النحو، ويصبح القليل صالحاً ووظيفياً وغنياً ! ومتى نعمل على إعادة قواعد اللغة العربية إلى مجراها الطبيعي، ونتخلّى عن التعليقات في مواطن الأعراب "ثم إنّ العربية بالإضافة إلى كونها لغة وظيفية مادياً وروحياً تتميز بكونها لغة رشيقة جميلة تخاطب الذوق والحسّ الفني، مثلما تخاطب العقل والفكر والوجدان، وهي بذلك تقوم إلى جانب قواعدنا الظاهرة على معايير باطنية لا تدرك إلا بالحدس والشعور والحدب وطول الألفة. والعلاقة بين هذه المعايير وتلك القواعد قائمة وإن في غير ظهور يلفت الأنظار على نحو ما نجد في أنواع الإعراب التي

1. ينظر : محمود أحمد السيد، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم. تونس: 1987، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

تقدر أو تخرج عن المقرر بسبب الاستئثار الذي نصادفه تعليلاً في غير قليل من مواطن الإعراب، والذي لا شك أن الميل عنه إلى الخفة أحسن وأجمل¹.

2. الفرق بين النحو والقواعد: وقع خلط بين مفهوم النحو، ومفهوم القواعد، وهذا ما سمح بظهور بعض المماحكات الكلامية والتعليقات الكثيرة، والصناعة النحوية. ويجب أن نفرّق ونعرف من البداية بأنّ النحو ليس هو القاعدة، والقاعدة غير النحو. النحو عرضي وهو إعمال الفكر في الخلافات والجوازات؛ ظهر مع تفشي اللحن. وأما القواعد ضمنية في اللغة ودائمة فيها، ولا تتغيّر باجتهادات الأفراد. النحو متغيّر وملك للمستعمل وخاص، بينما القواعد عامة ومشتركة لا تيسر ولا توجز وتدرّج في التلقين، ولذا نجد تيسير النحو ولا نجد تيسير القواعد. أعود لأكرّر القول بأنّ النحو من وضع الأئمة النحاة ومن المجتهدين في اللغة؛ وفق مناهج اجتهادية وقد تكون حينية تتغيّر وتتبدل، بينما القواعد من جوهر اللغة لا يمكن أن تتغيّر بحكم الجماعة الناطقة بها التي ترفض كل تغيير وهذه الجماعة في أي مجتمع ترفض كل خروج عن القواعد إلا لضرورات تستدعيها حركة التغيير في اللغة. وهكذا نعلم أن القواعد العربية وضعت لتعليم العربية، لا لسجنها في أطر محدودة

يم. عباس الجراي "اللغة العربية بين التطور والتقييم" منشورات الأكاديمية الملكية المغربية. الرباط: 1993، عدد: قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، ص. 32.

وبُنيت على التواتر لا على الشاذ؛ وهي موجودة في وعي كل من المتكلم والسامع، والنحو في بعد له إنجاز لها فقط، وذلك ما يجعل الجملة أصولية. "ومما ينسب إلى الحضرمي أنه فرق منذ وقت مبكر بين الصناعة والمعرفة، أي بين العربية واللغة، أو بعبارة أخرى : بين النحو وفقه اللغة"¹ ؛ لأنّ النحو صناعة وضرب من التكلّف، وأما الإعراب فهو من النحو وليس من القواعد وهو مراعاة مواقع الحركات معنوياً لا شكلياً. كما أنّ لكل لغة قواعد ونحو، وليس لكل اللغات إعراب. ودليلنا على ذلك وجود القواعد في كلّ اللغات ولا يوجد الإعراب في كلّ اللغات. كما أنّ عدم الإلمام بالإعراب لا يمنعنا من معرفة اللغة والنطق على الصواب، متى علمنا الأغراض من العبارات من نفي وإثبات وتقديم وتأخير واستفهام وجواب وأمر². ويجب التفريق كذلك بين الشاهد الذي يأتي لإثبات قاعدة، والمثال أو النموذج أو التدريب الذي يؤتى به للفهم، وينبع من بيئة الطالب، ومن مجال اهتمامه. فالشاهد ليس القاعدة، وليس النحو. الشاهد محصور وقليل ومعدود ولا يتجدّد، ولم يكن في المطرّد من الكلام، بينما المثال أو النموذج لا نهائي

يم. تمام حسان "وضع المصطلح العربي في النحو والصرف" الموسم الثقافي الثاني عشر. عمان : 1964، منشورات مجمع اللغة العربية، ص. 131.

مم. ينظر : يوسف الصيداوي، الكفاف، ط1. دمشق : 1999، دار الفكر المعاصر، الجزء الأول.

ومتغيّر، ولكل عصر أمثلته ونماذجه. كما يجب أن نميّز بين العلل النحوية وهي غير واجبة؛ لأنها من وضع البشر¹ فهي من النّحو، وليست من القواعد، وبين العلل التعليمية التي تلتبس ضمناً في التعليم، وكذلك يمكن إيجاد علل غير تلك التي أوجدها السابقون. وهذا شاهد على أنّ المتن اللغوي العربي مثله مثل القرآن الكريم؛ فهو واحد وعليه قراءات، النصّ ثابت في حروفه، ومتغيّر في دلالاته وفي تأويله، وكأننا نقول: إنّ القرآن قاعدة ثابتة، والشروح والقراءات اجتهادات، فهي من البشر.

وفي هذه النقطة يجب أن نعي بأنّ اللغة أياً كانت ليست أزلية، فاللغة العربية - وهي محور حديثنا - لغة ورثناها عن آباء صديق، فلهم سبق الابتداء، فنحن نورثها لغيرنا بعد موتنا، فيحقّ لنا، كما يحقّ للذين يأتون بعدنا التصرف في هذه التركة، فهي ليست ملكاً لزمان ما، ولا لأفراد معينين باعتبارها كائناً حياً متطوراً يضعف ويقوى، ينقص ويزيد بضعف الفكر والوعي الحضاري². وعلى هذا

يم. وقد روي عن الخليل أنّه سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو، فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي إنّ علة لما عللته، وإنّ أكن أصبت العلة فهو الذي التمسّت... ولغيري أن يلتبس غيرها. ع/ الزجاجة، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك. بيروت: 1973 دار النفائس، ص 95-96.

2. محمد السويسي "دور المصطلحات العلمية التراثية في عملية التعريب المعاصرة" مجلة الموسم الثقافي الحادي عشر. عمان 1993، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص. 31.

فإنه لا يجب أن تأخذنا العزّة بأنّ اللغة العربية لا يجب أن تمسّ، ولا يجب أن يحدث تغيير في النّحو العربي.

3. التيسير النّحوي عند المجمعين : لقد مرّ اجتهاد المجمعين بمرحلتين متميّزتين هما :

1.3. المرحلة الأولى : ويمكن أن نحدّدها بالثلاثين سنة الأولى من تأسيس المجمع اللغوي المصري، وهي مرحلة التيسير المشروط أو المقيد، فنجد أنّ معظم التيسيرات النّحوية لم تمسّ قضايا جديرة بالمسّ، اللهمّ قضايا التنازع والاشتغال والاشتقاق والأضداد والمجاز وأصول القياس، والنظر في بعض مسائل أصول النّحو العربي وتغيير تصنيف القواعد، أي لم يعالج المجمع كل القضايا الشائكة في الصرف والنّحو في هذه المرحلة¹. إنّ النّحو - كما نعرف - قد ضاقت به السُّبُل، فأصبح يقتصر على مسائل الإعراب وأحواله وفروعه، وأصبح محوراً للدراسة. فلما نصّبت وزارة المعارف المصرية في الثلاثينيات لجنة للنظر في تيسر القواعد لم تقل بشيء يعمل على التيسير. ولقد تمعّنت هذه اللجنة في اللغة العربية واعتبرتها مقدسة وكاملة، فأغفلوا النظر في كثير من الفروع، ولم يمسوا الأصول. فعهدت بالقضية إلى المجمع، ومن حينها اتّصلت جهود المجمعين في المادة النّحوية

1. محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط 1. بيروت : 1988، دار الغرب الإسلامي، ص. 296.

بميدان التعليم وتنسيق بعض الأبواب، وإلغاء بعض الفروع، وعملوا على الفصل بين النحو التخصصي والنحو التعليمي. لكن ظهر تعلقهم بالنحو التقليدي وبالمنهجية القديمة، وبإصلاح نظري بعيد عن الواقع، وأدى بهم ذلك إلى وضع مبادئ نحو متصور، إضافة إلى بعض المسائل النظرية التي لا صلة لها بتطور النحو العربي. وتشهد المرحلة تشدداً معتبراً من المجمعين، وكانوا ينظرون إلى اللغة بأنها عربية القرآن ونحو سيبويه، ولذلك كان همهم تقديس فعل القدامى لا غير، فإنّ القدامى لم يخطأوا في اجتهاداتهم؛ باعتبارهم وضعوا قواعد اللغة، ومن خلالها استنبطوا النظام النحوي الذي له أهميته الخاصة، ويعبر عن بنية اللغة العربية. وعلى العموم فإنّ هذه المرحلة لم يقع الاهتمام إلا بالعربية المكتوبة. واهتموا كثيراً بالشكل (الرسم) الذي صرفوا فيه جهدهم المعتبر ولم يقدّموا حلاً إجرائياً لإصلاحه. وفي كل هذا كانت نظرتهن هي قتل القديم فهماً، ثمّ يأتي الإصلاح من خلاله. كما يجب الإشارة إلى أنّ هذه الفترة طغى فيها الأزهريون المتمسكون ببداوة لغوية، وكان لهم تأثير في قرارات المجمع، فنظروا في بعض مسائل النحو، وأخرجوا قرارات سلفية في مجال النحت والاشتقاق وما يتعلّق بهما، وكأني بهم أغلقوا باب الاجتهاد في النحو، فحبّهم للغة وقدسيتهن أعمت بصيرتهن عن تطوّرها، ولذلك لم تحظ

قراراتهم بالعناية، بقطع النظر عن كون بعضها أصبحت تهكمات على جهودهم.

ومما غاب عن هؤلاء المجمعين أنّ النّقدّم في البحث اللّغوي يحصل بالصراع بين القديم والحديث، وأنّ المجادلة حتمية لا مفرّ منها، فكلّ جيل ينتصر لعصره، فكيف تمسك هؤلاء المجمعون بعصر مضى! ولم يدركوا بأنّ سنة التغيير ضرورة لا بدّ منها والثابت هو الله، ومحاولات الإصلاح يعني إيجاد السبل التي تستطيع بها اللغة استيعاب العصر، وما وُجد فيه من حضارة.

2.3. المرحلة الثانية : وهي مرحلة الستينيات وما بعدها، وفيها نشهد مرحلة الطموح إلى النّقد الذي يقوم المعوّج، ويعين على درك الحقيقة وقصد الصواب، بحيث أبان المجمعون عن كثير من المرونة، وهذه المرونة تعدّ دفعا للغة في أن تعبّر عن واقعها، لأنّهم يدركون تماماً اختفاء سيمت كلام العرب في أساليبهم، لبعدها عن السليقة اللغوية، فهم الذين يرون أنّه يحقّ أن تكون لنا لغتنا الخاصة، ذات الأساليب الوسطى، ونجدها في اللغة المتأدبة؛ باعتبار اللغة تتجدّد؛ فلها أهلها، ولكل عصر لغته وأساليبه، وهذا ما يستدعي النظر في نحو هذه اللغة. وفي هذه المرحلة ركّز المجمع جهوده على مشاريع النّحو التربوي¹، إلى جانب الاهتمام بفقّه النّحو وفهم وظيفته على حقيقتها، ونظروا إلى النّحو باعتباره قائمة من

1. محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط 1. بيروت : 1988، دار الغرب الإسلامي، ص. 375-402.

الأخطاء يجب أن تصحّح، كما أنّ القرارات المجمعية السالفة مدعاة للمراجعة، أضف إلى ذلك بعض المسائل اللغوية التي لم تُعالج. ولم يضرهم الخلاف القائم الذي أباح وأجاز لكثير من النّحاة القياس على الشاذ أو النادر، فهم نظروا من منطق العصر على أنّ الأصول العرقية والعناصر البيئية لها دور في وجود خصوصيات على مستوى اللهجات، وهي متباعدة فيما بينها، وهذا شيء طبيعي، وتنزل كثيراً عن مستوى الفصحى. وانطلاقاً من ذلك لفتوا النظر إلى بعض الصعوبات وتحسيس المعنيين للبحث عن أفضل الحلول. وهكذا تشهد هذه المرحلة اجتهادات في تيسير النّحو بصورة مكثّفة، في الوقت الذي فتح ملف تيسير النّحو سنة 1934، ولم تعالج القضايا الهامة التي تعطي نظرة أصيلة للنّحو مرتبطة بالواقع، بحيث يصبح مؤالفاً لمتطلبات الاستعمال الحديث، وهكذا صرف المجمعون جهوداً معتبرة في معالجة الطرائق اللغوية المختلفة المعتمدة في المصطلحات اللغوية من خلال الاشتقاق، فكانت قراراتهم في غالبها إيجابية، رغم بعض المعارضة من قبل صفوي المجمع. ونعلم أنّ المجمعين في هذه المرحلة قدّموا مقاربات متميّزة، بنظرتهم إلى النّحو الذي ينبغي أن يكون معاشاً ويظهر في ثقافتنا، وتزخر به استعمالاتنا، كما يتطلب الوضع مسايرة الواقع بوصف الوضع الحالي؛ أي تشخيص الوضع، ثمّ جمع اللغات المستعملة في المحيط. ولذلك عملوا في مجالات نقد النّحو وتصحيح الأساليب ولغة الصحافة، وبعض الأخطاء الشائعة. ومن نافلة القول، فإنّ لجان المجمع قدّمت تفسيرات لغوية ومستندات من الشواهد تدعّم بها هذه التفسيرات، كما وضعوا بعض القوانين على

أساس الأساليب لا على أساس العامل. ولو نتصفَح كتاب (في أصول اللغة) بأجزائه الثلاثة نجد أن كل القضايا اللغوية عولجت، وقَدِّمت لها حلولٌ مبدئية، بعضها بالإلغاء، وبعضها بالجواز، وبعضها بالتقديم، والأخرى بالتأخير، وبعضها يحصل فيها تعديل كلي، والأخرى تعديل جزئي. وأما كتاب (الألفاظ والأساليب) والذي نظرت فيه لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب، وعرض على مجلس المجمع ومؤتمره ومرّ على كثير من مراحل التصفية، وقد حوياً أساليب قديمة وعصرية، وبُنيت على أنماط مستحسنة.

3.3. التيسيرات المجمعية : لا أريد أن أعالج كل القرارات التي نصّت عليها دورات المجمع، وما أوصت به مؤتمرات التعريب ومؤتمرات اتحاد الجامعات العربية، والندوات العلمية المتخصصة، فهي أكثر من أن تسعها هذه المقالة، بل أركّز على جملة المقترحات المجمعية، وآراء بعض المجمعيين الذين سجّلوا حضوراً أكاديمياً في مسائل التيسير النحوي.

لقد عالج المجمع المصري سنة 1934 قضية تيسير النحو، لكنّه تركها لغزاً، وأبى أن يفصل فيها باعتبارها تمسّ جوهر اللغة الذي لا يجب أن يمسّ، ومن هنا أخذت بعداً آخر بين معارض ومؤيد للتيسير، وكأنّها بيضة الديك، فظهرت صعوبة البتّ في هذه المسألة باعتبار النحو يلعب دوراً رئيساً في تعلّم اللغة وضبطها، وهو صورة اللغة، وصعوبته تعود إلى صعوبة اللغة، ومن هنا لم

يقفوا على أشياء هامة، كما لم يفرّقوا في المرحلة الأولى بين النحو التربوي الذي يوجّه للناشئة، والنحو المتخصّص الذي يتعلّق بالبحث في أمور اللغة، ولم يفرّقوا كذلك بين بناء النحو، وطريقة تدريسه. وأمام هذه الأمور كان الحديث طويلاً عن العربية ونحوها، فظهر القلق اللغوي والاصطلاحي معاً، كما نعى المثقفون بأنّ سبب خراب الفكر اللغوي يعود إلى النحوي الذي رصد الظواهر اللغوية لا تقويم أسنة الناس، واللغة ملك للمبدع، ولذا نقرأ عن عداوة المبدعين للغويين، وبخاصة من وظيفته للمجمعيين. ونادى المبدعون بأن يخرج الحوار في اللغة من أبراج المجمع فيكون عاماً؛ لأنّ اللغة ملك للعامة، وهي وضع واستعمال. وفي هذا الاتجاه عمل المجمع المصري على تقديم تنازلات لغوية مستفيضة وأحياناً متناسبة مع الوضع الحالي. فالمتصفّح لـ (محاضر جلسات المجمع) يجدها كثيرة، والمتتبع لـ (مجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عاماً) أو (مجموعة القرارات في خمسين عاماً) يذهل من ذلك الثقل الذي رماه المجمعيون في التيسير النحوي. وهذا بعد الدراسات العلمية التي أخرجوها في مجلة المجمع؛ والتي تشير إلى ما علق بالتراث النحوي من تعليقات واهية لا يسندها قانون لغوي، والإشارة إلى بعض التفسيرات الخاطئة، وتحمل أفكاراً وأوهاماً فردية لا تستند إلى دليل، وكذا قياس التوهّم. فمن الضروري - في رأيهم - تبسيط كثير من قضايا النحو خاصة النحو التربوي

(المدرسي) فركّزوا على قضايا الإعراب، وأخرجوا مجموعة من القرارات، ونشير إلى بعضها :

- 1- وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضاف إلى ياء المتكلم والإعراب المحلي في الأسماء المبنية.
- 2- وجوب إلغاء ما يسمى بالعلامات الفرعية في الأعراب.
- 3- الاستغناء عن ألقاب البناء والاكتفاء بألقاب الإعراب.
- 4- يعدّل في تسمية ركني الجملة عن الموضوع والمحمول اللذين اقترحتهما اللجنة إلى المسند والمسند إليه.
- 5- ما عدا ركني الجملة والمضاف إليه يسمى تكملة.
- 6- الأخذ برأي اللجنة السالف في إلغاء الضمير المستتر جوازاً ووجوباً، وإلغاء فكرة ضمائر الرفع المتصلة البارزة الدالة على العدد.
- 7- الاتفاق مع اللجنة في أفراد مجموعة من الأساليب وسمّاها المجمع التراكيب بعرض طرق استعمالها على الناشئة، وعدم التعرّض لتحليلها وطرق تخريجها، وهي عشرة أبواب :
التوكيد/ القسم/ التعجّب/ اسم التفضيل/ نعم وبئس/ النداء/
الاستغاثة/ الندبة/ الاختصاص/ التحذير والإغراء.

8- الاتفاق مع اللجنة في حذف الإعلال والإبدال
وبيان تنقل الكلمة في موازين مختلفة، تخفيفاً وتيسيراً على
الناشئة¹.

ومن هذه المنطلقات الكبرى رغب المجمعون في أن تقوم
الدراسة أولاً على النحو التربوي، ليكون وظيفياً ولحل أزمة التعليم
المدرسي للغة القومية، وكذا البحث عن طريقة تجسيد القرارات
المجمعية منهجها في التطبيق، فعالجوا بجدية مسألة تيسير النحو
والصرف²، بالتركيز على :

1-تيسير قواعد النحو والصرف كما أقرّه المجمع في الدورة الحادية
عشرة.

2- الرغبة إلى الوزارة في وضع كتاب في النحو
والصرف.

3- تأليف لجنة في المجمع لوضع كتاب النحو والصرف.

4-تيسير النحو كما أقرّه المجمع في الدورة الثالثة والأربعين:
الإبقاء على باب كان وأخواتها/ الإبقاء على باب كاد وأخواتها/ وضع

يم. شوقي ضيف "محاولات تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً" مجلة الموسم الثقافي الثاني.
عمان 1984، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص. 52-54.

مم. ينظر مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً. الباب الرابع (في تيسير النحو والصرف
والكتابة). القاهرة: 1934-1984 الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص. 267-

باب ظن وأعلم وأرى في باب الفعل المتعدي/ ما و لا و لات
 العاملات عمل ليس/ التنازع/ الاشتغال/ التمييز/ التحذير والإغراء
 والترخيم والاستغاثة والندبة/ إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى/ ألقاب
 الإعراب والبناء/ العلامات الأصلية والفرعية للإعراب/ الاستثناء/
 أدوات الشرط/ لا سيما/ المفعول المطلق/ المفعول معه/ الحال/ كم
 الاستفهامية والخبرية/

- تيسير تعليم اللغة العربية (توصيات ندوة الجزائر عام 1976).

- تعليم اللغة العربية في ربع القرن الأخير (توصيات ندوة عمان عام 1978).

ومن وراء هذا فقد قامت فلسفة التيسير عند المجمعين على
 هذه النقاط :

1. وضع قواعد مشتركة تقوم اللسان، والبعد عن كل ما يرمي
 إلى التوسّع والجواز. وفي هذه النقطة يقع التركيز على الدراسة
 الخاصة بنظام الجملة، ووظائف الكلمات في داخل الجمل، وعدم
 الابتعاد عن الواقع اللغوي إلى الافتراض؛ لأنّ نظم الكلام ليس الأمر
 فيه كذلك (لا اعتباطية) لأنك تقتفي في معظمها آثار المعاني
 وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس.

2. إعمال الفكر أساس في صحة الجملة ومقبوليتها ومعقوليتها وموافقتها دلالة الحال، وتقوم على رعاية النحو حفاظاً على الصحة النحوية والدلالية، أي أن تؤخذ العربية من المنطق الاستعمالي، لأنها كلية يحكمها منطق، ومن النصوص والتوظيف، لا من القواعد.

3. التركيز على التراكيب في بداية الدرس النحوي. وهذا باعتبار التماسك السياقي شرطاً أساسياً بين كل وحدات اللغة المعتمدة على كل ما يحيط بها في السلسلة الكلامية على تتابع أقسامها.

4. الاهتمام بالأساليب، مثلما اهتمّ القدامى بالفروق اللغوية في حديثهم عن الكلام المقبول وعن الحسن وعن الضعيف وعن المردود وعن المهمل، وما يجوز وما ولا يجوز. واعتماد الأساليب المقبولة لغوياً وحسب السياقات الكلامية، والتي تقبلها الجماعة الناطقة بذات اللغة.

5. عرض المادة التعليمية عرضاً حسناً عصرياً.

6. اعتماد الأمثلة من واقع التلميذ، والابتعاد قدر المستطاع-

عن الشواهد القديمة.

7. إباحة حق الوضع اللغوي للمحدثين، وبخاصة كبار الكتاب والشعراء والمثقفين ثقافة لغوية¹ وأدبية واسعة.

8. الابتعاد عن الترفيعات ونقل فصول من باب إلى باب.

9. غلق أبواب النحو الأساسي (التربوي) والاتّجاه إلى مشاغل حديثة معاصرة لمجاراته التقدّم العلمي الذي تعيشه اللغات الأجنبية. وفي هذه النقطة يسجل الدكتور طه حسين وقفة عظيمة سنة 1964 ليقول: هناك أمنيّتان أتمناهها مخلصاً. الأولى أن يريحنا المجمع من الضمائر المستترة التي لا معنى لها مطلقاً، وأن يريح المتعلمين من الضمير المستتر وتقديره كذا، كل هذا لا معنى له. الثانية أن يعاد درس النحو بالقياس إلى القرآن الكريم².

ولتحقيق هذه التيسيرات النحوية في لغتنا العربية، وما دامت هذه اللغة هي الأمة في حالي التقدّم والتأخّر وفي حالي القوة والضعف، وما دامت قواعد اللغة وقوانينها تمثّل جوهر كلامها، فلا عجب أن نجد المجمعين يهتمّون بتطوير نحو هذه اللغة، ولكن كلّ هذا يحتاج إلى:

- إلزامية الأخذ بقرارات المجمع.
- الاتفاق مرة أخرى على طرائق التيسير.

يم. محمد حسن عبد العزيز، الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، ط 1. القاهرة : 1992، دار الفكر العربي، ص. 9.

مم. البحوث والمحاضرات التي أُلقيت في ذات الدورة، ص. 78.

• إعطاء صفة القيام بالتيشير لمؤسسة جمعية عربية

واحدة.

4. دعاة التيسير النحوي : ليس القصد هنا الادلال بجهد عالم ما، بقدر ما أبتغي التنويه بعمل بعض المجمعين الذين كانت نظراتهم إيجابية تجاه التيسير النحوي:

1.4. أحمد عبد الستار الجواري : هذا العالم الذي ألف كتاباً في تيسير النحو، وعنوانه (نحو التيسير) وأخرجه في العراق 1962 وطرح فيه إصلاح الدراسات اللغوية، وإعادة الحياة إلى النحو الذي سلبته الكتب المتأخرة جماله. فيرى "إنّ دراسة العربية لغة ونحواً، في ما وقع لها من مصطلحات تحتاج إلى شيء من معاودة النظر فيها وتحريك ما استقر منها في الأذهان والأفهام، حتى تعرف حقيقة ذلك الاستقرار"¹. ويعود ليقول إنّ صعوبة النحو تكمن في ابتعادنا عن أصول العربية، وإهمالنا للتحليل اللغوي المتمثل في معاني النحو التي اهتمّ بها الأوائل، لكنّه يقرّ بأنّ الصعوبة في النحو تكمن في الشواهد والأمثلة التي يؤدّ بها النحاة قواعدهم ويبرّرون تمحّلاتهم في كثير من الأحيان. وفي مجال التيسير يأخذ المسألة بحذر، ويعتبر النحاة رقباء على اللغة، فيرى بأنّ التيسير المرغوب هو الذي يظهر في كتب التدريس فقط، ولا يجب أن يكون اختصاراً، ولقد سبق أن حصلت التيسيرات على

يم. أحمد عبد الستار الجواري "الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي" مجلة المجمع العلمي العراقي. بغداد 1982 الجزء الرابع، المجلد الثالث والثلاثون، ص. 41.

مستوى قراءة القرآن على لغات القبائل، وهناك أوجه الاختلاف بين القراءات التي هي صورة من صور التسهيل، وهي أقوى من تراث الشعر، وباب من أبواب التيسير والتوسعة، فما الخلل أن تصحّ العربية بالقرآن؟ ونجد نفس الأفكار تقريباً عند المجعّي محمد حسن آل ياسين في كتابه مسائل لغوية في مذكرات مجمعية¹. 2.4. أحمد شوقي عبد السلام ضيف: لقد تحدّث شوق ضيف عن وضع المختصرات النحوية، وعن ثورة ابن مضاء، ثمّ عرج على محاولة إبراهيم مصطفى في إحياء النحو² وانتقدها نقداً لاذعاً، ثمّ تحدّث عن مقترحات لجنة وزارة التربية والتعليم سنة 1938، وقرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية لسنة 1945م. ونظر إلى النحو في صيغته التعليمية³، ورأى ضرورة تيسيره⁴ وإعادة

يم. محمد حسن آل ياسين، بغداد 1992، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

مم. ينظر : محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب. الرباط: 1996، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص. 566.

3. أوكدّ هنا الصوّر التيسيرية التي أكدّها في أكثر من موقع، وهي ستة صوّر: أولها تنسيق النّحو تنسيقاً جديداً، بحيث تلغى طائفة من أبوابه الفرعية مع ردّ أمثلتها إلى أبوابه الأصلية. وثانيهما إلغاء الإعراب التقديري والمحلي. وثالثهما أن لا يشغل الناشئة بإعراب كلمة لا يفيدها إعرابها لها أي فائدة في صحة النطق بها. ورابعها وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النّحو التي يعسر على الناشئة فهمها فهماً سليماً. وخامسها حذف زوائد كثيرة لأبواب لا تمسّ إليها حاجة. وسادسها إضافات جديدة ضرورية تتمثل الصياغة العربية تمثلاً دقيقاً.

□. ينظر مجلات مجمع اللغة العربية : العدد 41 = الفصحى المعاصرة/ العدد 45 = لغة المسرح بين الفصحى والعامية/ العدد 47 = تيسير النّحو.

تصنيفه. فتيسير النّحو عنده يمرّ بتيسير اللغة؛ لأنّ النّحو هو اللغة، ومن هنا ألف كتاباً حوى هذه الأفكار، وهو تيسيرات لغوية، كما قدّم عدة مذكرات في عدد من المسائل اللغوية وأخرجها في كتاب (مسائل لغوية) وساهم بجهود معتبرة في لجنة الأصول ولجنة اللغة العربية في مجمع مصر باعتبارهما تهتمان بتقعيد القواعد والفتوى في الصحيح والغلط من الصيغ والتراكيب والألفاظ المتداولة بين الناس، كما قدّم مشروع تيسير النّحو لتعليم النّحو للناشئة، فأقرّته اللجنة وعرضته على مجلس المجمع ومؤتمره اللذين وافقا على معظم بنوده¹. وفي كتابه : تجديد النّحو تحدّث عن أسس تجديد النّحو في الأقسام الستة التي حواها الكتاب، فلم يترك باباً إلا وعالجه، فكتابه بحقّ كتاب مدرسي يجدر أن ينال موقعاً في منظوماتنا التربوية. وفي كتابه: تيسيرات نحوية نجده يعمل في الاتجاه الذي يقوم على :

- 1- تصحيح بعض القواعد.
- 2- صيغ وتعبيرات صحيحة.
- 3- تسويغ ألفاظ دارجة.

يم. محمد مهدي علّام، المجمعيون في خمسين عاماً. القاهرة : 1986، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص. 128.

وعلى العموم فإنّ التيسير النّحوي الذي دعا إليه شوقي ضيف يعتمد الأسس التالية :

1- تصنيف النّحو تصنيفاً جديداً تنسّق أبوابه بحيث تتمكّن الناشئة من استيعابه وتمثّله.

2- إلغاء الإعرابين المحلي والتقدير في المفردات والجمل، كما اقترح المجمع واللجنة الوزارية.

3- أن لا تعرب كلمة في الصيغ والجمل ما دام إعرابها لا يفيد في صحة النّطق وسلامته.

4- وضع ضوابط دقيقة لبعض الأبواب النّحوية¹.

- الحذف من الكتب التعليمية إعراب أيّ كلمة لا يفيد إعرابها أي فائدة في صحة نطقها وسلامته على نحو ما يتّضح في بعض أدوات الاستثناء وأدوات الشرط الاسمية واسم الاستفهام والخبرية ولا سيّما².

وفي مواقع أخرى نجده يؤكد على ضرورة وضع أسس للنحو التعليمي، ويقدم ستّة ملاحظات في هذا المجال وهي :

يم. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب. الرباط : 1996، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص. 568-569.
مم. شوقي ضيف "تيسر النّحو" مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة: 1981، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الجزء السابع والأربعون، ص. 114.

- 1- تنسيق جديد لأبواب النّحو يلغي منه ثمانية عشر باباً تُرهِق الناشئة وتوهن قواها العقلية.
 - 2- الاستضاءة بآراء ابن مضاء وبمقترحات لجنة وزارة التربية والتعليم وبقرارات مجمع اللغة العربية.
 - 3- إلغاء الإعراب وكل ما لا يفيد الناشئة صحة في النّطق ولا سلامة في الأداء.
 - 4- وضع تعريفات وضوابط لبعض أبواب النّحو المبهمة بحيث تساعد الناشئة على تصوّرها تصوّراً دقيقاً.
 - 5- حذف زوائد كثيرة من شأنها أن تعقد النّحو وتجعل الناشئة تحس في مثله غير قليل من العسر والصعوبة.
 - 6- زيادات إضافات ضرورية في النّحو للناشئة حتى تتمثّل أوضاع الصياغة العربية تمثّلاً سديداً¹.
- وفي الأخير كان مقتنعاً بأنّ التيسير النّحوي أكثر من ضرورة. ففي محاضرة له برحاب مجمع اللغة العربية الأردني قال : اقتنعت بمحاولة تيسير النّحو الجديدة التي عرضتها على حضراتكم، ولا ريب في أنّ الباب سيظلّ مفتوحاً لمحاولات أخرى قد تكون أكثر دقة وفائدة في تيسير النّحو التعليمي للناشئة. كما ظلّ مفتوحاً -أكثر

1. شوقي ضيف "محاولات تيسير النّحو التعليمي قديماً وحديثاً" مجلة الموسم الثقافي الثاني. الأردن: 1984، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص. 61-66.

من ألف عام- أمام الأسلاف لرسم الصورة المثلى لاختصار هذا النحو وتبسيطه¹.

3.4. عبد الكريم خليفة : يرى هذا المجمع أن أسباب تعقّد النحو بدأ منذ ظهور الموسوعات والمنظومات وكتب العلّة، وظهرت انحرافات خارجة عن سنن الفصاحة، فينذهل من تلك الزوائد التي حوتها كتب النحو من فروع وتفصيلات واستثناءات، وخلوه من الاستقرار الكامل، أي اقتصاره على ستّ قبائل دون غيرها، وقد فوّت على العربية الشيء الكثير من كلام العرب، كما يحول دون محاكاة الفصاحة، ويبعث على الإعجاب، كما ينصّ على أنّ النحو تسلّطت عليه مناهج ليست من بيئته فزادت عسرته، ومن هنا يؤلف كتاباً بعنوان : تيسير العربية بين القديم والحديث طارحاً وجهة رأيه في التيسير النحوي الذي يقوم على :

- إمكانية إضافة أشياء أخرى للنحو.
- عرض النحو عرضاً حديثاً مبنياً على ضوء الدراسات اللسانية الحديثة.

- التدرّج في العرض، ويستشهد بقول الجاحظ في "أن لا يجب أن ينشغل قلب الصبي إلا بمقدار ما يؤدي إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده،

1. شوقي ضيف "محاولات تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً" مجلة الموسم الثقافي الثاني. الأردن: 1984، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص. 67.

وشيء إن وصفه وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع وعويص النّحو لا يجدي في المعاملات ولا يضطرّ إليه في شيء".

- هناك قرارات عدة في تيسير النّحو للناشئة، لو نأخذ بها في كتب التعليم لحلت صعوبات النّحو.

- رسم العدّة والعتاد لكتب النّحو التعليمي، بحيث ينبغي أن تنسّق تنسيقاً جديداً تحذف منه بعض الأبواب الفرعية.

- إدخال الأصوات الأجنبية من الضرورة بمكان، وقد عرض لها سيبويه في قوله: "فالبديل مطّرد في كل حرف ليس من حروفهم، يبذل منه ما قرب منه من حروف الأعجمية"¹.

- لا بدّ من تصفية النّحو وتنقيته.

كما يركّز الأستاذ عبد الكريم خليفة على المعلم، فيرى أنّ العقدة في عدم تلمّس الدواء للنّحو لا تكمن في اللغة، بل في معلم هذه اللغة؛ هذا المعلم الذي يفصل بين المادة النّحوية وبين معناها، فيعطي أمثلة من بعض المرفوعات، فمثلاً تعليم نائب الفاعل، مسألة نحوية. أما لماذا تصرف البنية النظر عن الفاعل وتأتي بما يقوم مقامه، فهذا من علم المعاني، كما أنّ رفع المبتدأ ورفع الخبر مسألة

يم. عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط1. عمان 1986، منشورات

مجمع اللغة العربية الأردني.

نحوية، وأما دواعي التقديم والتأخير فيدخل في باب المعاني. ونتيجة للعزل الشاذ بين الإعراب والمعنى، كان سبباً في الصنعة النحوية، وهي لا تكسب التلميذ الملكة اللغوية المرهونة بالوقوف على أساليب راقية. وينتقد في أكثر من موضع منهجية المعلم الذي لا يعلم أغراض النحو، بل فلسفة النحو، مثل المبني للمجهول، فكيف نقنع التلميذ بأنَّ فُتِحَ البابُ. البابُ : نائب فاعل مبني للمجهول، وهو مفعول به، وحلَّ محلَّ الفاعل الذي اختفى لغرض من الأغراض.

وهكذا يطرح هذا المجمعى جملة القضايا التي تلقي أضواء كاشفة على زوايا مجهولة في النحو العربي ويقترح بديلاً نوعياً في مجال التيسير، وهذا بعد تصنيفته من الشوائب التي علقت به، وكأني به يزكي قول رمضان عبد التواب : أما أن الأوان لتتقيّة تراثنا اللغوي من هذه الشوائب. وهو الذي يعزي صعوبة النحو إلى :

1. عرض المادة بطرائق مختلفة.
2. قصور المعاجم في الاستدلال على المعنى بالشواهد أحياناً.
3. التضخم الملحوظ في المؤلفات المتأخرة¹.

يم. رمضان عبد التواب "تراثنا اللغوي في حاجة إلى التهذيب" مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة 1983، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الجزء الثاني والخمسون، ص. 35-

4.4. محمد شوقي أمين : إنّ هذا المجمع تشهد عليه كُتبه: أسرار العربية/ السماع والقياس، كما يشهد له نشاطه العلمي ومساهمته الكبيرة في لجنتي الأصول والألفاظ والأساليب سواء بمتابعة أعمالهما أو بالمذكرات العلمية في تسويغ الألفاظ والأساليب الشائعة على أقلام الكتّاب المحدثين. ومن خلال كل ذلك كان يركّز جهوده النحوية في مجال النحو التعليمي، باعتبار الخلل يكمن في المادة التعليمية، أو في المتلقي، أو في المدرس، أو في المنهجية. ولكنه يعطي طرائق التدريس أهمية كبرى؛ فإنّها ما تزال بالية تعتمد الحفظ، ولا تركّز على التراكيب وأمثلتها لم تخرج عن ضرب موسى عيسى، بعيدة عن الواقع، وكيف يمكن أن يكون اللسان العربي حياً في الوطن العربي، متفتحاً على اللغات متطلعاً إلى بناء حاضره ومستقبله، ونحن نتقيّد بالنموذج القديم... ويعرض مجموعة من القضايا ذات الصلة بالموضوع، من مثل الاعتماد على المادة الأولى (المادة المعجمية) للنحو التعليمي لا عموم النحو، ثمّ يطرح فكرة تدوين وتقنين ما هو جارٍ في الاستعمال بعد تهذيبه، ويطرح سؤالاً: ماذا نفيد من إثارة المذهب الكوفي؟ فيجيب إنّنا نختمر باباً طويلاً عريضاً من أبواب النحو يعاني المتعلمون في دراسته جهداً، وينفقون في استيعابه وقتاً¹ فنراه ينحو منحى المذهب الكوفي

يم. محمد شوقي أمين، مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة 1977، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الجزء الأربعون، ص. 38.

الميسّر، ويقترح بأن يغلق باب كان وأخواتها، ويلغى الإعراب التقديري للمنقوص والمقصور والإعراب المحلي، والعلامات الإعرابية الفرعية وإلغاء الإعراب التقديري للمضاف إلى ياء المتكلم.

ولهذا العالم نظرات حديثة في مجال ربط النحو باللسانيات التي لا يستغني عنها طالب النحو، وخاصة المدرس؛ فعليه أن يعرف علاقات الاشتقاق والتداخل الصرفي والتطور اللغوي، ومدى إسهام النظريات اللغوية في تطوير النحو، وفي وضع قاعدة بيانات، وتخزين النصوص الفعلية التي تمثل اللغة الأصلية. ويؤكد في أكثر من موقع على أنّ تكوين المعلم بصورة جيدة يستطيع أن يدرك ذلك ويتمثله في ذهنه.

ومع كل ما قدم في مجال القرارات والآراء الفردية والمشجعة في الآن نفسه، فإنّ المشكل قائم، بل يزداد حدة، فلم تستطع هذه الاجتهادات القضاء على الخطأ في أداء اللغة لدى المتعلمين "عدم قدرة الدارسين على الاستخدام الصحيح للعربية من حيث بنية الكلمة وتركيب الجملة وقواعد الإملاء"¹. ولم تستطع المؤسسات العلمية

الأخرى التي أوجدت لتعليم العربية لغير الناطقين بها¹ الحد من ظاهرة الخطأ وتبليغ العربية سليمة لغير أهلها. والأدهى من كل هذا أننا في عصر التحديّات، وكيف بالعربية - وهي لغتنا ولغة حضارتنا - أن تعيش هذه التحديّات وتفرض خصوصياتها، وهل بإمكانها توفير الأمن اللغوي بالقرارات والاجتهادات التنظيرية التي لا تجد أرضاً للتطبيق، أما كفانا قراراتٍ وكتب النحو!

5. نقد آراء المجمع التيسيرية : يصعب عليّ نقد ما قرّره المجمعون وفصلوا فيه، ولكن هناك أفكار يجب التعرّض لها في نقاط التيسير النحوي، علماً أنّ بعضاً من المجمعين لم يرضوا بتلك التيسيرات المفرطة، ولم يقبلوا بذلك التسامح اللغوي والجواز النحوي، واعتبروه إسرافاً، وأعلنوا عدم التزامهم بها، وهنا نعلم أنّ مجهودات معتبرة اصطدمت بعقبات تقليدية، ومجهودات أخرى أراها دعوات في وادٍ لأنّها لم تلقَ الصدى في المؤلفات المدرسية. ومن هنا رأيت أن أوضح بعض النقاط التي أخلّت بالأداء العلمي لمهام المجمع.

1.5. مسألة القرارات المجمعية : ما لوحظ على المجمع اللغوي المصري أنّه أسرف في التساهل في كثير من قضايا النحو

يم. نشير إلى : معهد الخرطوم الدولي بالسودان/ معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود بالسعودية/ معهد تعلّم العربية بجامعة ابن سعود الإسلامية بالسعودية/ مركز تعليم الكبار في (سرس الليان) بمصر/ معهد بورقيبة للغات بتونس...

العربي، فانتقل من نقيض لآخر لدرجة التسيّب، وما ينعى على المجمعين أنهم بعيدون عن لغة العامة، فلقد كانوا منغلقيين على أنفسهم وفي أبراجهم، حتى تطاول عليهم المختصون، ورأوا البون شاسعاً بين ما يقرّرون وبين المحيط، فنزلوا نزلة شاقولية بتيسيرات واهية أحياناً، فأصبحوا غير متشددين، وعملوا بطرائق الجواز والتعديل، والإضافة، ومكّنوا الذوق أحياناً، ورخصوا قضايا لغوية كان يجب التحرّز منها. فما أحوجنا إلى قرارات معتدلة لا إسراف فيها، حتى تجد مكاناً للتطبيق لا يخلّ بالأصل، وما كان حتمياً في الماضي قد يصبح حتمياً الآن، مع إجراء بعض من التعديلات البسيطة، وما أحوجنا إلى تبسيط بقدر حاجتنا إلى تطبيق المنهج العلمي ودراسة اللغة ونحوها على أسس سليمة. فبدعوى الترخيص والتيسير لم ينظروا في الحلّ الذي يضمن احترام هذا التراث الذي تراكم عبر خمسة عشر قرناً، والمعطيات العصرية، فكان لابدّ من التزام الحدّ الأدنى الذي تكون القرارات الصادرة عنه محافظة لأصول اللغة، وإلا تُصبح كلاماً في كلام، وكيف يكون للقرارات دور إذا لم تكن صارمة أحياناً وملزمة !

2.5. أخذ القواعد اللغوية من القرآن فقط، واستبعاد ما دون ذلك: هذا شيء جميل، باعتبار القرآن نزل بلغة العرب جميعها. ولكن إذا أردنا العودة إلى القرآن، فأيّ قراءة قرآنية تُعتمد، وإذا

أردنا اعتماد قراءة ما فنقع أحياناً في الخلط بينها، أضف إلى ذلك إمكانية الاتفاق وهي ضئيلة جداً، فكل متعصب إلى قراءته، و"القراءات حجة الفقهاء في الاستنباط ومجتمعهم في الاهتداء إلى سواء الصراط"¹ لا غير. كما أن القرآن ليس كتاب لغة هو كتاب تشريع، والقراءة فيه متبعة، تؤخذ رواية وسماعاً لا قياساً وتطبيقاً. فكيف يُطرح مثل هذا الكلام في ذلك المحفل العلمي الذي يجب أن يتفهم الأمور، فإن كان الأقدمون قد وسّعوا اللغة واستخدموا الكثير من الأساليب، فكيف بالواقع الحالي الذي هو أكثر اضطراباً وتداخلاً، فهل يعقل أن تطغى قراءة ما على القراءات الأخرى، في الوقت الذي نعرف أن أوجه الاختلاف بين القراءات، باب من أبواب التوسعة، واختلاف القراءات وتنوعها حكمة يراد بها التخفيف على الأمة الإسلامية التي كانت أمية في غالبيتها، واحترام لهجاتها، أو يقصد بها الاختصار، وأحياناً الكشف عن الفروق ولُمح دقائقتها.

3.5. اشتغال المجمعين بقضايا قديمة، وبوسائل تقليدية: إن المجمعين لم يتحدثوا في مؤلفاتهم وفي جلساتهم عن النحو المحوسب، كأننا ما نزال نعيش العصور المتأخرة، ونحن في عصر المعلومات التي نحتاج فيها إلى نحو آلي، فنتوقف المعالجة الآلية

على تطوير أساليب الصرف والنحو، هذا النحو الذي "يتسم بخصائص عديدة تجعل من أمور معالجته آلياً بواسطة الحاسوب موضوعاً مثيراً على المستوى اللغوي أو المستوى العام¹. كما ينسى المجمعون أنّ لغتنا الآن لغة عالمية، فما أحوجنا إلى مساهمة الواقع مثل اللغات الحيّة، وهذا باعتماد آخر الصيحات في مجال الاتصال اللغوي. فأين استغلال الوسائل الحديثة في تجديد النحو؟ وما أحوجنا إلى أن نخوض هذا الميدان، وإنّ عجزنا عن توليد آليات لمعالجة نحونا، يمكن استغلال ما هو متوفّر في اللغات الأجنبية ذات الفصيطة الواحدة.

وهكذا تسعى الأمم الآن إلى مراجعة لغاتها بصورة شاملة، لربطها بتكنولوجيا المعلومات، وتتوثّق العلاقة بين اللغة والحاسوب، وتشهد نقلات نوعية، في إطار ما تسعى إليه برامج إشكالية اللغة بكل ما يكتنفها من لبس واستعارة وحذف واقتضاب وإطناب، ونرى لغتنا متخلفة تعجيباً، ومتقدمة تنظيراً، وهذا التخلف لا محالة سيؤدي إلى انزوائها إلى درجة دنيا، فأين علاقتها بالمنظومة التربوية والثقافية والتكنولوجية، بل الاقتصادية والسياسية ونحن في عصر المواجهة؟ وأين توصيف منظومة النحو العربي

يم. نبيل علي "الحاسوب والنحو العربي" مجلة الموسم الثقافي الرابع عشر. عمان 1996، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص. 145.

بصورة رسمية Formel وذلك لدخول مصاف العلوم المنضبطة؟
وأين علاقة ربط اللغة بتكنولوجيا المعلومات ؟

4.5. إهمال المجمع للغات الوظيفية: لقد ركّز المجمعيون جهودهم على اللغة الفصحى، وهم يطمحون في تجسيد اللغة السليقية الأدبية نوعاً، وأهملوا الاهتمام بلغة الشارع وبلغة الحقل، وبلغة الورشة، وبلغة الحرف وبلغة أهل الشرطة وبلغة الصحافي...
وأين حقّ العامة من السواد الأعظم من اللغة الوظيفية التي يوظفها يومياً، ألا يحقّ لهذه الطبقات الرقي بلغتها أن تكون لغة الكتابة، وتجسّد اهتماماتها. وأين العمل على الرفع من مستوى هذه اللغات لتكون متقاربة مع الفصحى العصرية. وإنّه لا يمكن أن ننشد الفصحى فزمانها قد ولّى، كما ولّى انتحاء عصر الفصاحة، فأين نجد السمت الأعلى للفصحى في هذا العصر؟ وكيف ينسون أنّ هناك مستويين لغويين في عصر الفصاحة، وهما: المستوى الأفصح أو الترتيلي، ويتواجد في لغة الكتابة، ويستعمل في مواقف الانقباض فقط، وهناك المستوى الأدنى وهو فصيح ويستعمل في مواقف التراخي والألفة وهو الطاعي والأكثر ويستعمل في مواقف الاستئناس¹. فإذا أراد المجمعيون العودة بنا إلى لغة العصور الأولى فإنّهم يبغيون القبض على الريح، ألا يمكن أن يفكّروا أولاً في

يم. هذا مصطلح أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح.

كيفية القضاء على آفة الأمية والعامية¹. ولهذا أرى أننا بحاجة إلى الأخذ والاستئناس بلغة المحدثين من مبدعين وكتّاب، لأنّ اللغة تتجدّد بما يستعملونه وما يوظفونه من أساليب وألفاظ؛ باعتبارهم يلتصقون من الألفاظ ما لم يكن متوعراً ولا حوشياً، ولا ساقطاً سوقياً. وما أوسع العربية للأديب كي يعبر شعراً أو نثراً، ولكي يغيّر مفردة بأخرى، أو يطاوع أسلوباً بأسلوب جديد مهذب وسهل. كما أنّ صفاء اللغة - في الحقيقة - من مهام المبدع قبل النحوي؛ فالنحوي معياري يضع القوانين، لغته محدودة جداً، بينما المبدع لغته متجدّدة، فما المانع من أن نقيس على لغة المبدعين المعاصرين، وهل اللغة حكر على القدامى، ونحن ليس لنا أن نقول أو نتحدّث بلغة تتناسب ومعطياتنا التي لم تكن في عصر الأولين.

6. شيء في قلبي : إنّ القضية اللغوية قومية فتعني المجتمع العربي في المقام الأول، كما تمسّ المجتمع الإسلامي، ومن هنا فإنّنا بحاجة إلى جلسة صفاء تطرح فيها القضية دون حساسية وتعالج بجدارة، وليس ذلك بمستحيل إذا عقدت العزيمة. وهكذا فإنّه رغم ما رصد لهذه اللغة من مؤسسات لغوية وعلمية، وما ظهر في مجال الحدّ من ظاهرة الخطأ، فالمشكلة تراوح مكانها، ومن هنا تطرح مصداقية هذه اللغة التي تقرب إلى اللغة الميّتة ما دامت لغة

يم. علي النجدي ناصف "آفة الأمية والعامية" مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة 1982، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية الجزء التاسع والأربعون، ص. 122.

الكتابة والقراءة فقط، فهي لغة صناعية إذن، لأنها ليست لغة الحديث العام. وإنّ غياب الحمام اللغوي (الانغماس) Immersion يجعلنا نتساءل عن حصول الملكة اللسانية أمام اللهجات التي ترسم مناويل حديثة وعن طريقها يتمّ احتذاء أساليب من صنع العامة تتطوّر، والعربية بعيدة عنها " ... لغتنا القومية مضطربة اضطراب أهليها فكرياً وعلمياً وثقافياً واجتماعياً. فصحي أو فصيحة (لغات العرب) محشورة في ركن ضيق من الساحة اللغوية، وعاميات ذات لهجات ورطانات تسيطر على الجو العام، أو خليط من هذا وذلك¹ وما يلاحظ أنّ القضية أعمق من قواعد النحو، فهي جزء من المشكلة اللغوية، فهناك صعوبات على مستوى مجازاة هذه اللغة للعصر، على مستوى نظام الكتابة والاصطلاح العلمي، والإنتاج المعرفي، واستيعاب تقنيات العصر. دون أن نتغاضى عن النظرة الاجتماعية للفصحى والدعوة إلى التغريب والعاميات التي تجد ساحاتها في كل الأوساط وتتسع على حساب الفصحى، والضعف الذي نشهده يزداد يومياً في تبليغ هذه اللغة لأهلها، ولغير الناطقين بها. أليست هذه مشكلة جديرة بالتوقّف ملياً لاستخلاص معيقات الأداء !

1. كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم. القاهرة 1999، دار غريب، ص. 8.

وإنّ الفصحى لا تُتعلّم من الكتب أو بالتعصّب، بل بالاستعمال، وأسلم طريق إلى تعلّم الفصحى هي الفصحى ذاتها، ويقول ابن خلدون: "وحصول ملكة اللسان العربي إنّما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب حتى يرسم في خياله المنوال الذي نسجوا تراكيبهم فينسج هو عليه، ويتنزّل بذلك منزلة من نشأ معهم، وخالط عباراتهم في كلامهم، حتى حصلت الملكة المستقرّة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم¹. فهل يمكن أن نرسم لأولادنا الملكة الصحيحة أمام اللهجات المحلية والتي لم نعمل على الرقي بمستواها، في الوقت الذي نعرف أنّه من الضروري بمكان الاهتمام بهذه اللهجات العربية باعتبارها مستوى من مستويات الفصحى، وقد اختصّت برواية بعض الموضوعات². والمطلوب هو العمل

يم. ابن خلدون، المقدمة، ط 6. بيروت 1986، دار القلم، ص. 559.

مم. مما تذكره الكتب عن الموضوعات التي تختص بها اللهجة : "... وجدنا من العلماء من كان يرى بعض الموضوعات لا تصطلح إلا بالعامية، فما رواه (يوهان فك) أنّه وجد في كتاب (نقد النثر) المنسوب إلى قدامة بن جعفر ت 907م كيف أنّ حكاية النوادر والمّصاحك ونوادر العوام إذا رويت بلغة معربة بردت وخرجت عن معنى ما أريد لها وخيت حيويّتها" ع/ عباس الصوري، في بيداغوجية اللغة العربية (البحث في الأصول). المغرب: 1998، مطبعة النجاشة الجديدة بالدار البيضاء، ص. 92.

كما يروى عن حماد أنّه كان يخالف قواعد اللغة أحياناً، فقليل له لم؟ فأجاب : إني رجل أكلّم العامة، فأتكلّم بكلامها" ع/ حسن محمود، اللهجات العامية، لماذا؟ القاهرة : د ت ، ص 25.

ونقلًا عن الجاحظ الذي قال : "إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام وملحة من ملح الحشوة والطعام، فإياك أن تستعمل فيها الإعراب أو تتخير لها لفظاً حسناً، فإنّ ذلك يفسد الإمتاع ويخرجها من صورتها" ع/ عبد العزيز مطر، لحن العامة. القاهرة 1967، دار الكتاب العربي، ص. 40.

على الحدّ من ظاهرة التباعد بينهما. ولكننا وللأسف نعمل على محاربتها حتى في هذه المؤسسات اللغوية.

ومن هنا نراها لغة دينية غائبة عن تطوّرات العصر ومنتوجاته، تحلينا على الماضي أكثر مما تحلينا على الحاضر، بعيدة عن المستقبل، لغة صناعية، فهي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع ولا يحكمها عملاً. أضف إلى هذا التطوّرات المعاصرة التي نشهدها، والتي يجب أن نعي أننا في الألفية الثالثة، لنا ظروفنا التي تختلف عن ظروف أجدادنا في عصور غابرة. وهذا لا يعني التساهل في هذه اللغة التي هي قدرنا ومصيرنا، وهي لغة رائعة، وتعلّقنا بها غير محدود، ولكننا نأسف كل الأسف لتأخرها، وهذا عبر "المجرى الأول هو ظاهرة العجز الشامل في مسألة إتقان اللغة العربية، والمجرى الثاني هو ظاهرة الارتباك اللغوي حتى في أرفع مستويات الإتقان"¹. وإنّ قصورنا عن إتقان اللغة العربية قضية شائكة، وحلّها يكمن في مجموعة من المعطيات. وليس من الضروري بمكان أن نقدّم كلّ الحلول الآن، بل يمكن تقديم حلول جزئية، وهي أولى خطوات النجاح. وأتحرّس ثانية على هذه اللغة التي ليس لها رب يحميها، ولا عشيرة ترفع عنها، بل إنّ أهلها ضعاف، في بلاد عجاف، فما زالت تطرح فيها قضية النحو وبالحاح؛ فيعني أنّ خلاّ ما يزال يعلق بهذه اللغة، ولذا من الضروري الفصل أولاً في السياسة اللغوية، وإلا ستظلّ الشكوى

يم. حسام الخطيب، اللغة العربية والمشكل اللغوي. القاهرة 1995، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص. 17.

قائمة وتزداد بروزاً إذا لم تدخل العربية المنظومة الاقتصادية وعالم البرنسة والمال ومجالات الاتصال.

وأدعو من خلال هذه المداخلة إلى عقد جلسات صفاء عربية لأخذ القرار اللازم بشكل نهائي في مسألة تيسير النحو؛ لأنّ المسألة ليست سهلة كما يبدو للبعض، بل إنّ المسألة تكبر يومياً، والشرح بين الفصحى والعامية يزداد، وتحتلّ فيه العاميات موقعاً متميزاً، لأنّ اللغة توظيف، واستعمال في الخطابات المحلية والعائلية، كما أنّ النفور من اللغة الفصحى يبرز، وهذا كلّ في ظلّ غياب الآليات الأساسية لتفعيل مادة النحو العربي والقواعد اللغوية الأساس التي يجب أن تلقن، ويركّز فيه على الحدّ الأدنى¹ والقاسم المشترك. فإلى متى يبقى أوصياء اللغة يعتمدون المرجعية التاريخية المتشدّدة، وهي لا تعطي خبزاً ولا ماءً.

7. التيسير المقصود : أسجل بكل افتخار بأنّ البدائل المقدّمة في مجال تيسير النحو ذات نوعية ممتازة، لكنّها لم تنته إلى رأي حاسم أو خط واضح يخلصنا من هذا التلوّث اللغوي، ولم تجد أرضية للتطبيق، فأين المشكل؟ وما هو التيسير المبتغى؟ ومن هنا

1. أذكر في هذا المجال أنّ لغات لها الحدّ الأدنى من الألفاظ التي تحفظ، وعن طريقها يمكن التحكم في لغة التواصل بشكل طبيعي. فأذكر كذلك أنّ لغة من اللغات إذا حفظت 3000 لفظة يمكن التحكم فيها، وأنّ اللغة الكورية إذا حفظت 500 لفظة يمكنك التحكم فيها بشكل عادي، وهل يمكن أن يحصل هذا في اللغة العربية ؟

أتأسّف على تلك الاجتهادات التي لم ترَ النور بحكم التحكّم
الفعلي من قبل النّحاة التاريخيين في أنّ كلّ مساس بالنّحو هو
مساس باللغة العربية الحاملة للدين، وبالطبع مساس بالقرآن الكريم.
فوا أسفاه على الحبّ الذي أعمى محبوبه.

من هنا لست داعياً لموقف، ولا لنظرية جديدة، بل مجرد لمّ
آراء اجتهادية حول مسألة تيسير النّحو، فلست أقصد كسر قواعد
اللغة، ولن أستطيع ولو أردت، لكنّي أطمح أن تستجيب لمعطيتنا
المعاصرة بفضل ما يمكن تقديمه من إصلاح في نحوها. ولذا أقدم
الخطوط العريضة التي أراها تعمل على التيسير المنشود. ولا يعني
هذا إلغاء اجتهادات جمهور النّحاة، بل ذلك تراث نفخر به ونتركه
للمختصين في الدراسات العليا. إنّ التيسير المنشود - حسب
فهمي - يُبنى على :

أولاً : اتّخاذ المنهج الوصفي البعيد عن التّأويل والتعليل
واللامنطق. وهذا المنهج يراعي المستويات اللغوية ويفي بحاجات
التطور الجديد، وأقصد هنا : المنهج البنوي الوصفي الذي يعمل على
وصف اللغة المكتوبة والمنطوق بها وصفاً يتناول الكلمة وصورتها
والضوابط التي تظهر في آخرها، بناء على مفاهيم اللسانيات
الحديثة.

ثانياً : إبطال كثير من المسائل التعليمية المتبعة بكثرة في شروح النحاة، وخاصة المتأخرين منهم.

ثالثاً : اللغة استعمال، ومن هنا يجب التركيز على المسموع ومحاولة ترقيته، وفقاً لخواص الواقع. أي اكتساب اللغة عن طريق الأداء المنطقي الفعلي. فليس من الخلل الأخذ بالأوزان والقوالب اللغوية الموجودة في اللهجات والقياس عليها، وأقصد هنا ما تواتر منها فقط.

رابعاً : يجب أن يركز الخطاب النحوي على المسموع؛ أي على المادة لا على الصورة، على المحتوى لا على الشكل، على اللغة لا على القواعد، على البنية العميقة لا على البنية السطحية. ويقع الفرق بين اللغة كنظام مشترك، والاستعمال فردي قد يناله الخطأ.

خامساً : الانتقاء الجيد للمادة المعطاة، وعرضها عرضاً مباشراً بتوظيف طرائق حيّة فيها مبادئ التعليميات.

سادساً : اعتماد حاجيات المتعلمين وأهدافهم، وإنّ الاحتياجات هي بؤرة حلّ هذه الإشكالية، ومركز الاهتمام في العملية التعليمية، وكذلك لا مانع من اعتماد الطرائق البديلة التي أثبتت فعاليتها في اللغات الأجنبية. وهذا الميدان يميّز بين النحو التخصصي والنحو

التربوي. وهذا ما تفرضه تعليميات اللغات Didactique de langues

سابعاً : تدريس النّحو للمراحل الأولى من التعليم بالعمل
على تحديث المفاهيم الإجرائية التربوية، وإعادة النظر في المنطلقات الفلسفية على نحو يعكس الوضع الحالي؛ أي اعتماد طرائق التيسير؛ فالنّحو ييسر في طرائق تعليمه، والتيسير ضرورة قصوى تستدعيها المعطيات التعليمية التي تعتمد النفعية والسهولة والنجاعة فتيسير النّحو ليس ترفاً كما يراه بعض الباحثين¹. كما لا يجب أن يفهم بأنّ التيسير يعني الاختصار، بل الاختصار يخلّ بالتحصيل، ويفسد عملية التعليم، وهذا ما قام على فعله النّحاة المتأخرون، فأهلكوا النّحو.

ثامناً : المقصود من التيسير هو التحليل والتبسيط، وحذف
للشروح والتعليقات، وعرض المادة النّحوية بطريقة تربوية تلائم العمر الزمني والعقلي للمتعلم. فلا بدّ أن يظهر النّحو التربوي بشكل تدريجي عبر مراحل التعليم بمراعاة الجانب الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وهذا يحيلنا إلى العلم بأنّ صناعة العربية ليست من الضرورة بمكان أن يكون لنا علم بالمادة النّحوية، بل المهمّ هو الاستعمال، والنّحو الذي يظلّ لصيقاً في أغراض التخاطب اليومي،

1. هذا ما يراه الأستاذ الباحث محمد صاري. ينظر: تيسير النّحو، ترف أم ضرورة؟ مجلة الدراسات اللغوية. السعودية 2001، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الثالث، العدد الثاني.

وعن طريقه يتمّ الاتصال دون خلل في الأداء، أي أن يكون لنا علم بالمقاييس والقوانين، وأن يتجسّد ذلك في الخطاب اليومي.

تاسعاً : النحو المبتغى هو الضروري والذي لا يعني حفظ قواعده وشواذه، فالغرض منه هو الاستعمال والممارسة والتفطن إلى خواص تركيبه. وهذا من منطلق أنّ اللغة وضع واستعمال، فما الفائدة إذا وضعنا قواعد ونحن لا نحتذّيها، وما الفائدة من وضع قواعد ولا يمكن تطبيقها! وما الفائدة من حفظ قواعد ويصعب علينا تطبيقها! وما الفائدة من الأعراب الذي لا يحوّلني إلى الخطأ أو الصواب! وما الفائدة من زوائد لا يمكن استعمالها حالياً أو لاحقاً! وما الفائدة من التقديرات التي لا تتغيّر لا من المعنى ولا من المبنى! وما الفائدة من الإظهار أو الاستتار اللذين لا يدخلان في عملية التبليغ! وما الفائدة في النحو الذي لا يقوم اعوجاج اللسان !!!

8. اقتراحات

1. جعل سنة 2003 سنة النحو العربي. بإقامة تظاهرات علمية في مادة النحو العربي، ويكون شعارها: "النحو في الكلام كالملح في الطعام".¹
2. تعمل مديريات التربية في كل ولاية تجسيد هذا الشعار في ذات السنة.

4. تتولّى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تطبيق هذا الشعار في الجامعات الوطنية، بإقامة تظاهرات علمية تطبيقاً للشعار.
5. نطالب وزارة التربية بتجسيد ما تخرج به هذه الندوة من توصيات في كتبها المدرسية.
6. نناشد المجمع الجزائري للغة العربية العمل على معالجة ظاهرة تيسير النحو محلياً وعربياً.
7. نلتمس من التلفة الوطنية -في كل قنواتها وفي مختلف وسائل الإعلام- التحسيس لهذه القضية، وعلى دعم اللغة العربية البسيطة، أو الوسطى. وذلك عن طريق الممارسة اللغوية في الإعلام الثقيل بالخصوص، وفي كل وسائل الاتصال، باعتبار الإعلام يساهم في السيولة اللغوية، وتعويد اللسان على الكلام الطبيعي.
9. يخطّط بدقة لموقع اللغة العربية من السياسة اللغوية (الاصلاحات المتتالية) بالتركيز على إعداد معلم العربية على ضوء النظريات اللسانية التربوية الحديثة.
10. فتح مشاريع البحوث في مجال التيسير النحوي من قبل الوزارات المعنية، ومديرية البحوث الجامعية.

11. نشر الدراسات التي تيسّر النّحو مادة ومنهجاً،
والتركيز على السلامة من الأخطاء اللغوية والنحوية والصرفية،
وما يعني بتطوير الأداء اللغوي، بمراعاة التجديد في نطاق يضيف
إلى اللغة آفاقاً أخرى.